التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

مشروع دستور دولة الخلافة

المادة 99 – يعيّن لكل مصلحة مدير عام ولكل دائرة وإدارة مدير يتولى إدارتها، ويكون مسؤولاً عنها مباشرة، ويكون هؤلاء المديرون مسؤولين أمام من يتولى الإدارة العليا لمصالحهم، أو دوائرهم أو إداراتهم من حيث عملهم، ومسؤولين أمام الوالي والعامل من حيث التقيد بالأحكام والأنظمة العامة.

إقرأ في هذا العدد

-كلمة أمير حزب التحرير ....

-في رحاب العقيدة الاسلامية ...

-مفارقة الجنسية: كيف تتحوّل أدمغتنا إلى رصيد فرنسي؟!

-القضاء المتأزم و اشكالية استقلاله ...

-منظمة التعاون الإسلامي واعتراف كيان يهود بإقليم أرض الصومال

الأحد15 رجب 1447هـ | الموافق لـ4 جانفي 2026م | العدد 574 الثمن 1000 مليم | ISBN 2643-2382

كلمة العدد

الأمة بين "سادية" الغرب الاستعماري و "مازوخية" وسطها السياسي

ما أشد انطباق تعريف السادية على الغرب الاستعماري، حين عرفت بأنها " حالة نفسية يتلذذ فيها الشخص بإلحاق الأذى الجسدي أو النفسي أو الإذلال بالآخرين ليشعر بالقوة والسيطرة والمتعة".فبعد كل الأذى الجسدي، و النفسي، والإذلال، بل وبعد كل عمليات الإفناء التي سلطها هذا الوحش المستعمر، منذ بداية تاريخه الاستعماري الأسود مطلع القرن الخامس عشر مع رحلات الاستكشاف الأولى إلى العالم الجديد، وما تبعها من جرائم الإفناء لعشرات الملايين من ساكنيه، ثم ما كان منه من

شناعة وقبح تجاوز حد السوء، حين عمد إلى استعباد الأحرار وهتك أعراض العفيفات، بل واسترق العلماء وامتهن أعزّة الناس، ولم يرفّ له جفن، وظل يفاخر بتلك الحقب بعد أن أسبغ عليها وصف "عصر الأنوار"، مزهوا بقوته وسيطرته. وها هو اليوم يتمتع ويستلذ بمظاهر البؤس التي تعاني منها ضحاياه من شعوب لا زال ينهش لحمها ويسف عظمها، بل إنه ليرى، على عظم جرائمه، أن له حقا مشروعا في مقومات عيش كل شعوب الدنيا ويعد أنه من الحنكة والحكمة أن يسلك إليها كل سبيل.

وما أفظع وأخس انطباق تعريف المازوشية على حكام وساسة الشعوب المقهورة، حين عرفت كونها

"حالة نفسية تتضمن الشعور باللذة والمتعة عند التعرض لألم الإذلال، أو الإهانة الجسدية والنفسية"، ولعل أفظع حالات هؤلاءِ المهزومين هي الرغبة في أن يكون الشخص منهم خاضعاً للآخرين. ذلك أنه في تاريخ الشعوب المهزومة رهط جمعوا من صفات الخسة والنذالة ما لا يمحوه كرُّ الأيام، حين تجد المجتمعات نفسها محاطة "بنخب" فكرية وسياسية تفتقد لحس المسئولية وقد تصدرت المشهد السياسي والإعلامي، بعد أن نُسفت لديها كل قيم النبل. يغور فيها الإحساس بالعزة وتختل لديها الموازين، فتضيع بوصلتها ويضطرب لديها سلم الأولويات، وتبرز على الساحة مفاهيم الأنانية، وضعف الشعور بالانتماء. وهذا هو المناخ الذي يستأسد فيه العدو، ويتعاظم تسلطه فيكتسب مشروعية مركبة يغذيها الإحساس بالعجز أمامه ووهم الحاجة إليه. ذاك الشعور الذي يغذيه تهافت الخونة، إذ لولا "الخيانة ما عظمت سطوة الظالم، وما انتشى المعتدي وتجبر على الضعفاء وتوحشت شهوة طمعه وانتزع حقوق الآخرين". وإنه وإن صح القول: "حينما يتعلق الأمر بالمبادئ لا فرق بين الخطأ والخيانة لأن النتيجة هي ذاتها،" فيبقى للخيانة المتعمدة ثقلها وخطرها على تماسك نسيج المجتمعات، بعد أن تكون قد ميعت مفهوم العدو لدى الرأي العام، ودُفعت نحو التناحر الداخلي. وليس هو الخطإ الإصرار على تكرار نفس التجارب للحصول على نتائج مغايرة، بل تلك هي الخيانة عينها.

ـ فإصرار الوسط الفكري والسياسي في تونس على التمسح على أعتاب فكرة الديمقراطية، وتشبثه بالتنازع حول أحقية تمثيلها، دون التفكير في جوهرها الخبيث، ورغم الآثار الكارثية التي حلت بالبلاد والعباد جراء التعلق بأوهامها، ورغم يقينهم أن الغرب الاستعماري لن يدعهم يقيمونها بينهم بما يرونه صالحا لهم، هو عنوان الخيانة للبلد وأهله رغما عن ذوي النوايا الحسنة.

ـ وأعجب من العجب إصرار الوسط الفكري والسياسي في تونس على اللهاث وراء نمط الحياة الغربية، أمام هذا التفكك الأسري الذي بات سمة بارزة فينا، بمعدلات طلاق مخيفة، وتزايد أشكال العنف الأسري وآثارها السلبيةً على ناشئتنا، مما فاقم معدلات الجريمة بينهم.

ـ ولا زال الوسط السياسي في تونس يتناحر حول الديمقراطية وعمن يمثلها حقيقة ، وهل التمثيل النسبي أوفق لنا أم المباشر، ولا زال خلافه حول حكمة وحصافة الرأي الداعي بوجوب التعامل مع بنوك الديمقراطيات الدولية، والحال أن نسبة تداين الأسر التونسية من البنوك الربوية شارفت على 40٪ لتلبية حاجاتها الاستهلاكية اليومية.

هكذا سيظل أهل مهد ثورة الأمة بين فكي سادية الغرب الكافر المستعمر، لا يرحمهم ولا يفك قيده عن رقابهم، وبين مازوشية أوساطهم الثقافية والسياسية و استطابت لذة ومتعة تعريض الناس لألم الذل بين أيدي جبابرة العالم، ما لم يأخذوا على أيديهم ويزيحوا عبأهم عن كواهلهم، ويقيموا شرع الله بدلا عن أنظمة الضلال. وعزاء المستضعفين في كل ذلك قول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم في شأن الخونة ومن على شاكلتهم: "إن الغادر ينصب الله له لواء يوم القيامة، فيقال: ألا هذه غدرة فلان" رواه الشيخان.

هل تحول مسار "الأليكا" من الرفض الشعبي إلى التنفيذ الصامت ؟

يعتبر البعض أن التعديلات الجديدة على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تشكّل عودة "لأليكا من الباب الخلفي"، رغم أنها ليست المشروع الرسمي نفسه. ويتمثّل السبب الرئيسي في هذا التوصيف من المخاوف السائدة من أن هذه التعديلات التقنية التي تركز على تسهيل القواعد والإجراءات وتحديث قواعد المنشأ، قد تكون خطوة تمهيدية نحو التوسع التدريجي وصولاً إلى تطبيق اتفاق أليكا الشامل في المستقبل، خاصة في ظل غياب الشرح الكافي من الحكومة. كما أن هذه التعديلات تلامس الجدل الشعبي نفسه الذي أثاره مشروع أليكا سابقاً، حيث يُستنتج من أي خطوة نحو مزيد من التحرير التجاري، حتى لو كانت محدودة، تهدد الاقتصاد الوطني وفتح الباب أمام المطالب الأوروبية الأوسع دون ضمانات كافية للحماية.

من ناحية مقارنة جوهرية، يختلف التعديل الحالي جذرياً عن مشروع أليكا من حيث الطبيعة والعمق. فالتعديلات الحالية هي تحديثات تقنية وإدارية داخل إطار الاتفاق القائم، تهدف إلى تبسيط الإجراءات وتطوير بعض الجوانب التجارية. بينما يمثل أليكا اتفاقاً شاملاً وعميقاً يفرض تحريراً واسعاً للأسواق في الخدمات والاستثمار، ومواءمة تشريعية كاملة مع المعايير الأوروبية في مجالات مثل المنافسة والملكية الفكرية، مما يمسّ السيادة ويولد رفضا شعبياً وقوياً. لذا، فإن الخوف الجوهري هو أن تكون هذه التعديلات التقنية بداية لمسار تدريجي وغير معلن، يؤدي في نهايته إلى تبني نموذج أليكا تحت ضغوط التزامات تراكمية.

البعد الاستراتيجي لاتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق "الأليكا"

يكتسب ملف اتفاق الأليكا بين تونس والاتحاد الأوروبي بُعدًا جيو-اقتصاديًا استراتيجيًا يتجاوز كونه مجرد اتفاق تجارة عادية، حيث تؤثر المواقف والتوجهات الدولية الكبرى على سياقه وتوقيته. فالولايات المتحدة، وإن لم تتدخل مباشرة، تؤثر من خلال سياستها التجارية التنافسية العالمية واتفاقها الإطاري مع أوروبا، مما قد يقلل من دافع الاتحاد الأوروبي للإسراع

في إبرام اتفاقات شاملة مثل أليكا. أما بريطانيا فتمثل نموذجًا لاتفاقات تجارية ثنائية مستقلة قد تحفز تونس على تنويع شراكاتها. من جهة أخرى، تفضل الصين النماذج التجارية البديلة عن الغربية وتدفع بمبادراتها الإقليمية، مما يوفر إطارًا تنافسيًا مختلفًا. بينما تقدم روسيا، عبر علاقاتها الاقتصادية مع تونس خاصة في المجال الزراعي، بديلاً يساهم في تعزيز هامش المناورة التونسي. وبالتالي، فإن ملف أليكا أصبح جزءًا من صراع تجاري عالمي أوسع على النفوذ، حيث تسعى أوروبا لتعزيز موقعها في المنطقة، بينما تدفع المنافسة مع القوى الكبرى الأخرى تونس إلى النظر في تحالفات وبدائل استراتيجية لتحقيق توازن في علاقاتها الاقتصادية الدولية.

كما تكشف مقارنة موقف تونس بالجزائر أن رفض اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق (الأليكا) ليس اختياراً تونسياً استثنائياً، بل هو خيار سيادي تنتهجه دولة تمتلك أدوات الرفض. فالجزائر مثلا، بفضل اقتصادها الريعي القائم على المحروقات واحتياطاتها

التتمة في الصفحة الثانية

تونس : من الفتوحات إلى السّياحة ..!

أعلن وزير السياحة، سفيان تقية، أن عدد زوّار تونس تجاوز منذ بداية سنة 2025 عتبة 11 مليون سائح، مؤكداً أن السياحة التونسية تخطّت مرحلة التعافي وتتجه بثبات نحو الريادة وتنوّع المنتوج السياحي وجودته.

وجاء ذلك خلال العرض الخاص لفيلم «نمدح الأقطاب»، في إطار الحملة الترويجية للسياحة الداخلية «تونس ليك»، التي انتظمت مساء الإثنين 2025/12/22 بالتوازي مع الإعلان عن انطلاق إعداد برنامج «تونس عاصمة السياحة العربية » لسنة 2027. وأوضح الوزير أن هذه الانتعاشة تعكس قدرة القطاع السياحي على تطوير نسق التدفقات السياحية والعائدات رغم التحديات الدولية.

وثعدّ حملة «تونس ليك» مبادرة من الديوان الوطني للسياحة التونسية تهدف إلى دعم السياحة الداخلية والتعريف بمختلف الوجهات السياحية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، من خلال اقتراح وجهة جديدة كل أسبوع، ترتكز على أربع دعائم أساسية هي الأرض والبحر والحجر والصحراء.

التعليق:

إنه أمر طبيعي في ظل هذه الأنظمة التي تطبق النظام الرأسمالي وتسير وفق إملاءات خارجية أن يخرج ثلة من المضبوعين والمنبهرين بهذا النظام الرأسمالي بدعوات لترسيخ سياسة الانفتاح الحضاري على الغرب واستيراد كل ما تنتجه حضارة الغرب الكافر من إفرازات بعنوان السياحة و تنويع مصادر العملة الصعبة.

و لأنهم من المضبوعين والمنبهرين بالمنوال التنموي الليبرالي الرأسمالي فهم يريدون سياحة دون شروط ولا قيود، بحجة إنعاش الاقتصاد وزيادة الدخل وتعديل الميزانية . سياحة توفر للسياح ما يناسبهم من أجواء لممارسة العهر والفجور وانتهاك الحرمات، وتزيل كل ما يعكر مزاجهم أو يحد من حرياتهم، فأي مصلحة سوف تأتينا منها غير الخراب والدمار؟! وهل نحن فعلا بحاجة إلى

السياحة والترفيه وإخضاع العباد والبلاد للسائح الأجنبي وقيمه التي تتعارض جملة وتفصيلا مع قيم المجتمع لكي نتعافى اقتصاديا؟!

ألا يكفينا ما يجري في البلاد نتيجة غياب حكم الإسلام من فساد خلقي وضياع للشباب وظهور ظواهر شاذة لم تألفها بلادنا الإسلامية من قبل مثل الإلحاد وحالات الاكتئاب والانتحار في صفوف الشباب والأطفال، حتى نطالب برفد الرأسمالي الخبيث فوق كونها فسوقا وعصيانا فهي ليست حلا سحريا للأزمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد والتي هي نتيجة حتمية للتبعية العمياء للغرب وللنظام الرأسمالي العالمي الفاسد. وإن علاج مشاكلنا وأزماتنا مهما كثرت وتنوعت لا يكون على حساب ثقافة الأمّة وهويتها الإسلامية، وحتما لا يأتي من الأنظمة التابعة للغرب التي لا تقيم وزنا لمقياس الحلال والحرام. بل إن العلاج يكمن في تطبيق شرع الله الذي به وحده تسعد البشرية وتحَلُّ مشاكلها.

البلاد بالسياح دون انتقاء (مهما كانت انتماءاتهم وما يحملون من معتقدات وأفكار وأخلاق وضلالات...) ما داموا سيجلبون المال وينعشون الاقتصاد؟!

إن المفاسد التي تترتب على الانفتاح السياحي عظيمة، ونحن نعلم ونرى ما يدور في البلاد الأخرى من موبقات وانتهاك الحرمات وتفشٍّ للفواحش والمنكرات تحت ذريعة الحريات والسياحة.

إن السياحة بحسب وجهة نظر النظام

﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَى وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً﴾.

هذا هو حال أمة الإسلام بعد غياب الخلافة، فبعد أن كانت أمة الإسلام في تونس حيّة جدّية، لا يخرج أبناؤها إلا فاتحين، ناشرين الهدى للعالم، ومبددين ظلمات الكفر بنور الإسلام، عاملين بقول رسول الإسلام غليه الصلاة و السلام : «إنَّ سِيَاحَةَ أُمَّتِي الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » (رواهُ أَبُو داوُد بإسنادٍ جيِّد) تجدها اليوم أمة لاهية، تلهث وراء شهواتها وملذاتها! فهل يليق هذا الحال بأمة كانت خير أمة أخرجت للناس؟! وهل يليق هذا الحال بأحفاد خالد والقعقاع وصلاح الدين؟! وهل يليق هذا الحال بأمة الأبطال والشجعان وهم يسمعون صرخات الأطفال واستغاثات الثكالى ، وهم أحفاد المعتصم ، ولا يجيبون ؟!

نعم هذا هو سر عزّنا الذي فطن له أعداؤنا ويعملون جاهدين بكل ما أوتوا من قوة ومكر وخداع لإبعاد المسلمين عن مشروعهم الحضاري، والحيلولة دون قيام دولة الخلافة، وهم يقدمون الغالي والنفيس في سبيل ذلك، مصداقا لقوله تعالى: [إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ]، والله سبحانه وتعالى يبشرنا في الآية نفسها بقوله: ﴿فَسَيُنْفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ﴾. فيا أمة الإسلام: اكسري قيد الذل والمهانة، وامتثلي أمر ربك، وحققي بشرى رسول الله ﷺ بعودة الخلافة، وفتح روما بسياحة المجاهدين، رجال دولة الخلافة.

بقلم أ. محمد زروق

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة أمير حزب التحرير العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشتة حفظه الله

بمناسبة الذكرى الـ105 على هدم دولة الخلافة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد..

إلى الأمة الإسلامية، أمة الجهاد والعدل والإحسان بإذن الله.. خير أمة أخرجت للناس.. أعزها الله بالنصر والتمكين..

إلى حملة الدعوة لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الراشدة.. ونحسبهم بإذن الله الأتقياء الأنقياء الغر الميامين..

* في مثل هذه الأيام قبل مئة وخمس من السنين، في أواخر رجب سنة **1342**هـ، الموافق لأوائل آذار سنة **1924**م، تمكن الكفار المستعمرون بزعامة بريطانيا آنذاك، بالتعاون مع خونة العرب والترك من القضاء على دولة الخلافة، وأعلن مجرم العصر مصطفى كمال الكفرَ البواح بإلغاء الخلافة ومحاصرةَ الخليفة في إسطنبول وإخراجَه في سحر ذلك اليوم.. وهكذا حدث زلزال فظيع في بلاد المسلمين بالقضاء على الخلافة مبعثِ عزهم ومرضاة ربهم.. وكان الواجب على الأمة أن تقاتله بالسيف كما جاء في حديث الرسول ﷺ المتفق عليه عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه «وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْراً بَوَاحاً عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ» لكن الأمة قصّرت في ذلك فلم تقم بما يؤرُّ ذلك المجرم وأعوانه أرًّا تقلبه وأعوانه خاسرين، بل استمر زلزالُ فقدان الخلافة.. ومن ثم حلَّ نفوذ الكفار المستعمرين في بلاد المسلمين، فجزأوا البلاد، ومزقوها إلى مِزَقٍ وصلت نحو **55** مِزقةً!

* ثم أضاف رويبضات الحكام في بلادِ المسلمين إلى هذا الزلزالِ زلزالاً آخر، فلم يمنعوا يهود من احتلال الأرض المباركة، مسرى الرسول ﷺ ومعراجِه، ثم انخفضوا درجات.. فهرولوا نحو التطبيع مع كيان يهود حتى دون أن ينسحب من شيء!! وبعضهم ارتكب جريمة التطبيع من وراء ستار، وبعضهم ارتكبها علناً في الليل والنهار! وهكذا فكلهم يسارع في الجريمة دون أن يعبأوا بالصَّغار الذي يلفهم من سمت رؤوسهم إلى أخمص أقدامهم [سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا يَمْكُرُونَ].

* هكذا أنتم أيها المسلمون بعد أن انكشفت عن جباهكم الخلافة، وتحكم بكم رويبضات الحكام الذين يأتمرون اليوم بأمر الطاغية ترامب حتى في غزة هاشم وكل الأرض المباركة، فقد ترأس ترامب في شهر أيلول **2025** اجتماعاً ضم السعودية والإمارات وقطر ومصر والأردن وتركيا وإندونيسيا وباكستان، وذلك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة واصفا إياه بأنه أهم اجتماع، ثم عرض، أو فرض، عليهم خطة من **20** نقطة وكانت بنود خطته تنطق بضياع غزة والوصاية عليها واستعمارها لتكون حديقة يستمتع بها ترامب وكيان يهود! وبعد ذلك أقام السيسي في أرض الكنانة احتفالاً بترامب وخطته المشئومة.. وكان ذلك تمهيدا لقرار مجلس الأمن **2803** الذي يفرض مجلس وصاية أو استعمار يدير غزة هاشم يسميه مجلس سلام! ثم يصرح ترامب أنه سيعلن أعضاء المجلس برئاسته في غزة مطلع هذا العام 2026.. وكانت الجزيرة قد نقلت عنه كذلك (وأنه من المرجح أن يعين ترامب جنرالاً أمريكياً لقيادة قوة الاستقرار في القطاع. الجزيرة، **11/12/2025**) أي يتحكم ترامب في مجلس الحكم وقوة الأمن في غزة!.. ثم يلتقي مبعوثه ويتكوف في ميامي دول "الوساطة" تركيا ومصر وقطر في **19/12/2025** لدفع المرحلة الثانية في بحث كيفية نشر قوات الاستقرار ونزع سلاح حماس وكذلك بحث الخطوات العملية لتنفيذ ذلك! ثم يجتمع ترامب مع نتنياهو في فلوريدا ويقول: ["الاجتماع كان مثمراً للغاية" ويضيف للصحفيين: "إن المباحثات تناولت مسألة نزع سلاح حركة حماس مؤكداً أنها ستمنح فترة قصيرة للقيام بذلك محذراً من أن عواقب وخيمة ستترتب على عدم الامتثال".. بي بي سي، **30/12/2025**] يقول ترامب ذلك وهو الذي يمد كيان يهود بكل سلاح، الثقيل وفوق الثقيل، في حرب وحشية على غزة تصيب البشر والشجر والحجر.. يقول ترامب ويفعل ذلك على سمع وبصر الحكام في بلاد المسلمين الذين طعنوا الأرض المباركة بالسكوت عن تحريرها، بل صفقوا لترامب على نقاطه العشرين!

* ثم ليست فلسطين وحدها هي من طعنها هؤلاء الحكام بل كذلك طعنوا البلاد التي حكموها لمصلحة الكفار المستعمرين وبدافع منهم وخاصة أمريكا.. فجنوب السودان فصل عن شماله وها هي دارفور على الطريق نفسه.. وكذلك ليبيا فصراعٌ وانقسام إلى دولتين.. واليمن، شمال وجنوب، بل الجنوب ينشق على نفسه!.. وسوريا الجديدة ترتمي في أحضان أمريكا فتطلق سراح شبيحة نظام الطاغية السابق وأزلامه وتبقي شباب حزب التحرير الداعين للخلافة في السجون ويحكمونهم حتى عشر سنوات.. ثم لم يكتف رويبضات الحكام بذلك بل استسلموا أو سلّموا بقاعاً أخرى من أرض الإسلام، فكشمير ضمها المشركون الهندوس.. وروسيا ضمت الشيشان وغيره من أرض المسلمين في آسيا الوسطى.. وتيمور الشرقية نزعت من إندونيسيا.. وقبرص قلعة المسلمين لسنوات طوال يتحكم اليوم في معظمها اليونان.. والمسلمون الروهينجا يذبحون في ميانمار وإذا لجأوا إلى بنغلادش ضيق النظام عليهم، ولم ينصرهم بقتال عدوهم! ثم تركستان الشرقية التي تبطش بها الصين بوحشية تنأى عنها الوحوش.. والدول القائمة في بلاد المسلمين صامتة صمت القبور فإذا نطقت قالت عن بطش الصين بالمسلمين إنها مسألة داخلية! ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِباً﴾.

* أيها الجند في جيوش المسلمين: ألستم بقادرين على أن تتبعوا من سبقوكم من جند الإسلام، فتقيموا فرض الله القوي العزيز بتحرير فلسطين وغزة هاشم بالجهاد في سبيل الله، ذروة سنام الإسلام.. ومن ثم تعيدون كل شبر من أرض المسلمين فصلوه عن أصله أو استولى عليه الكفار المستعمرون في شرق الأرض وغربها وتلاحقونهم إلى عقر دارهم؟ ألستم بقادرين؟ بلى إنكم بإذن الله لقادرون:

* فأنتم أبناء أمة الإسلام.. أمة رسول الله ﷺ.. أمة المهاجرين والأنصار.. أمة الخلفاء الراشدين والخلفاء من بعدهم.. أحفاد الرشيد الذي أجاب ملك الروم لنقض عهده مع المسلمين، والعدوان عليهم، (الجواب ما

تراه دون ما تسمعه) وهكذا كان.. أحفاد المعتصم الذي قاد جيشاً لجباً لإغاثة امرأة ظلمها رومي فقالت وا معتصماه.. ثم إنكم أحفاد الناصر صلاح الدين قاهر الصليبيين ومحرر الأقصى من رجسهم في **27** رجب **583**هـ الموافق **2** تشرين الأول/أكتوبر **1187**م.

* أنتم أحفاد محمد الفاتح الأمير الشاب الذي شرفه الله بمدح رسول الله ﷺ لفاتح القسطنطينية «فَلَنِعْمَ الْأَمِيرُ أَمِيرُهَا، وَلَنِعْمَ الْجَيْشُ ذَلِكَ الْجَيْشُ»، فتم فتحها على يديه رحمه الله وأنعم عليه، وذلك في **857**هـ-**1453**م.. أحفاد الخليفة سليم الثالث، الذي في عهده دفعت الولايات المتحدة الأمريكية ضريبةً سنويةً لواليه في الجزائر مقدارها **642** ألف دولار ذهباً بالإضافة إلى **12** ألف ليرة عثمانية ذهبية مقابل إطلاق أسراها الموجودين في الجزائر والسماح لها أن تمر في المحيط الأطلسي والبحر المتوسط دون تعرُّض البحرية العثمانية لها.. ولأول مرة تُجبَر أمريكا أن توقع معاهدةً بغير لغتها بل بلغة الدولة العثمانية في **21** صفر **1210**هـ-**5/9/1795**م..

* أحفاد الخليفة عبد الحميد الذي استدعى سفير فرنسا في إسطنبول وتعمد مقابلته باللباس العسكري، ثم هدده بوقف عرض المسرحية التي تفتري على رسول الله ﷺ قائلاً (أنا خليفة المسلمين.. سأقلب الدنيا على رؤوسكم إذا لم توقفوا تلك المسرحية) فاستجابت فرنسا ومنعت عرضها، وذلك سنة **1307**هـ-**1890**م.. أنتم أحفاد هذا الخليفة الذي لَم ثعِّره الملايين الذهبية التي عرَضها اليهود لخزينة الدولة، ولَم تُخِفْه الضغوط الدولية التي استقطبوها ضده للسماح لهم بالاستيطان في فلسطين وقال قولته المشهورة (إن عمل المبضع في بدني لأهون علي من أن أرى فلسطين قد بترت من دولة الخلافة)، وكان بعيد النظر حيث أضاف (..فليحتفظ اليهود بملايينهم.. وإذا مزقت دولة الخلافة يوماً فإنهم يستطيعون آنذاك أن يأخذوا فلسطين بلا ثمن) وهذا ما حدث!

* أيها المسلمون.. أيتها الجيوش في بلاد المسلمين: إن الخلافة إذا عادت عدتم أعزاء كما كان أجدادكم، فتلك فعالهم تنطق بعزتهم وبرضوان من الله أكبر.. أقاموا الخلافة وحافظوا عليها، فعزوا وسادوا ونالوا رضوان ربهم.. وأنتم أحفادهم، فهلم إلى الحق الذي اتبعوا فاتبعوه، وإلى العز الذي صنعوا فاصنعوه، أعيدوا الخلافة وحافظوا عليها، وها هو حزب التحرير بينكم فآزروه، فإنه يعمل ليل نهار لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة دولة الخلافة الراشدة، يتقدم الأمة ويقودها لهذا العمل العظيم، ويقض مضاجع الكفار المستعمرين بدعوته للخلافة فكيف إذا أصبحت الخلافة قائمة فتزيل الحدود والسدود التي رسمها الكفار المستعمرون من أطراف المحيط الهادي حيث إندونيسيا وماليزيا إلى شواطئ الأطلسي حيث المغرب والأندلس؟! فيعود المسلمون كما كانوا أمة واحدة بدولة واحدة، الخلافة الراشدة التي تعز الإسلام والمسلمين، وتذل الكفر والكافرين.. إنها ستعيد أرض الإسلام والمسلمين من أيدي الكفار المستعمرين وتلاحقهم إلى أعماق بلادهم وتضيء الدنيا من جديد.. ويَحق الحقُّ يومئذ ويَزهق الباطل ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً﴾.

* وقد يقال أوَتفعلُ الخلافة كلَّ هذا؟ أتصنع النصر وتدفع الهزيمة؟ وتحرر بلاد المسلمين من الكفار المستعمرين بل وتلاحقهم إلى عقر دارهم؟ ونقول نعم، يقول بهذا ربنا سبحانه: [إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ]، ونصرُ اللهِ الحقَّ لا يكون إلا بإقامة دولة الإسلام التي تقيم أحكامَه، فإذا أقيمت نصرها الله سبحانه، ورسختْ وعزّتْ، فاحترمها أصدقاؤها وهابها أعداؤها. ويقول بهذا رسول الله ﷺ: «الْإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيُتَّقَى بِهِ» فالخليفةُ والخلافة جُنة، أي وقاية، ومن كانت له وقاية، فهو بإذن الله منصور في النهاية، لا تضيع بلاده، ولا يقتربَ منه أعداؤه. وينطق بهذا تاريخ الخلافة، فأين بيزنطة وصولجانها؟ وأين المدائن والأكاسرة؟ ثم من مدَّ الصوت بالتكبير في تلك البقاع الممتدة على طول الأرض وعرضها من المحيط إلى المحيط إلا دولة الإسلام وجند الإسلام وعدل الإسلام؟ ولو علمت الخلافة حينها أرضاً وراء المحيطين شرقاً وغرباً لخاضت عُبابَهما تدعو إلى الله القوي العزيز الحكيم.

* وقد يقال أيضاً إن حزب التحرير لا بضاعةَ له إلا الخلافة، حيث حلَّ أو ارتحل لا ينطق إلا بالخلافة، لا يعرف غيرها، ولا إلْفَ له غيرُها.. ونقول نعم إن الخلافة هي البضاعةُ والصناعة، هي العزُّ والمنعة، هي حافظةُ الدين والدنيا، هي الأصلُ والفصل، بها تقام الأحكام، وتحدُّ الحدود، وتفتح الفتوح وترفع الرؤوس بالحق. هي التي شَرَع المسلمون بها قبل أن يشرعوا بتجهيز رسول الله ﷺ ودفنه صلوات الله وسلامه عليه، على أهمية ذلك وعظمته، وكل ذلك لعظم الخلافة وأهميتِها حيث رأى كبارُ الصحابة أن الاشتغال بها أولى من ذلك الفرض الكبير: تجهيز دفن الرسول صلوات الله وسلامه عليه.

أيها المسلمون.. أيتها الجيوش في بلاد المسلمين: إن إقامة الخلافة هي قضية المسلمين المصيرية.. وإننا مطمئنون بنصر الله، وبعزة الإسلام والمسلمين، وبعودة الخلافة الراشدة المجاهدة، والقضاء على كيان يهود المحتل لفلسطين، وفتح روما كما فتحت القسطنطينية وأصبحت دار إسلام "إسطنبول".. نحن مطمئنون بذلك حتى وإن قال الكفار والمنافقون ﴿إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ غَرَّ هَؤُلَاءِ دِينُهُمْ﴾ فإن كل ذلك من نصر للمسلمين هو في وعد الله سبحانه [وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ] وبشرى رسوله ﷺ بعد هذا الملك الجبري الذي فيه نعيش «ثُمَّ تَكُونُ مُلْكاً جَبْرِيَّةً فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ ثُمَّ سَكَتَ» مسند أحمد.. فالخلافة لا بد عائدة بإذن الله.. ولكنها تحتاج إلى عمل جاد مجد لقيامها، فإن سنة الله العزيز الحكيم اقتضت أن لا ينزل علينا ملائكة من السماء تقيم لنا خلافة، وتحقق لنا وعد الله القوي العزيز وبشرى رسوله ﷺ ونحن قعود دون حراك، بل ينزل لنا ملائكة تساعدنا ونحن نعمل بجد واجتهاد وصدق وإخلاص... ومن ثم يحقق الله لنا النصر، والفوز في الدارين، وذلك الفوز العظيم.. وإن حزب التحرير يعمل بجد لها، ويستبشر بقرب قيامها، فسارعوا أيها المسلمون، سارعوا يا أهل القوة، التحقوا بالدعوة والنصرة، وسارعوا إلى إقامة الخلافة مع الحزب، لا أن تشهدوها منه فحسب، فإن النصر بإذن الله قريب ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْراً﴾، ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تتمة:.....هل تحول مسار "الأليكا" من الرفض الشعبي إلى التنفيذ الصامت ؟

القائم على المحروقات واحتياطاتها النقدية وموقعها الاستراتيجي كمورد للطاقة لأوروبا، تتفاوض من موقع قوة وتملك هامشاً سيادياً يسمح لها برفض أي شراكة عميقة تمس سيادتها التشريعية أو تفتح أسواقها الحساسة. بينما تدفع تونس، بسبب وضعها الاقتصادي الهش وضغط المانحين ، للتفاوض من موقع الضعف، مما يجعلها أكثر عرضة للضغوط الأوروبية لقبول تدريجي لبنود قد تمهد للأليكا.

الأليكا لم تتبن رسمياً، لكن جوهرها ينفذ الآن تدريجياً

يشهد مسار اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق (الأليكا) بين تونس والاتحاد الأوروبي تحولاً جوهرياً بعد ٢٥ يوليو ٢٠٢١، حيث ازدادت وتيرة التنفيذ الفعلي وجديتها رغم تراجع الحديث الرسمي المباشر عنه. فبفعل تمركز القرار السياسي وإضعاف المؤسسات الرقابية والوسيطة مثل البرلمان والأحزاب والمنظمات والجمعيات النشطة، تحول الملف من قضية مجتمعية خلافية إلى مسارٍ "تقني" وإداري ثدار مفاصله بعيداً عن النقاش العام الواسع. وقد ساهم الوضع الاقتصادي والمالي الخانق، والضغط الأوروبي المرتبط بالتمويل وقضايا الهجرة، في تسريع خطوات عملية تعكس جوهر الأليكا، كتحديث اتفاقية الشراكة الحالية ومواءمة تشريعات قطاعية مع المعايير الأوروبية، دون أن يُعلن عن الاتفاقية الكاملة بشكل صريح لتجنب الاستفزاز السياسي والاجتماعي.

خلال السنة المنقضية، وفي أكثر من مناسبة جاءت تصريحات لسفراء دول أوروبية (خصوصًا فرنسا، إيطاليا، وألمانيا)وبيانات بعثة الاتحاد الأوروبي في تونس بالتأكيد على:"الاستعداد لتطوير الشراكة الاقتصادية والتجارية مع تونس نحو مستوى أعمق وشامل" .

مع ذلك، يظل هذا المسار حذراً وغير معلن، حيث لم يُطرح أي نص تحت اسم "أليكا" لتجنب الاستفزاز السياسي والاجتماعي، ولم يُفتح نقاش وطني أو برلماني حوله، كما لم يتم التنسيق العلني مع الشريك الجزائري الحيوي. وبالتالي، فإن الأليكا لم تُتبنَ رسمياً، لكن جوهرها ينفذ تدريجياً كمسار واقعي تفرضه الظروف، مع إخفاء الكلفة السياسية وإضعاف آليات المقاومة التقليدية.

ختاما :

يتضح من المسار الكامل أن قضية الأليكا ليست مجرد اتفاق تجاري، بل هي قضية سيادة واختبار لميزان القوى الداخلي والإقليمي. لقد بدأ الأمر بمحاولة أوروبية لترويج النموذج عبر تعديلات تدريجية ، في وقت يتسم بالتنافس الجيو-اقتصادي العالمي. ويبرز رفض الجزائر القاطع لأي شراكة مماثلة كدليل على أهمية امتلاك أدوات القوة الاقتصادية لفرض الخيار السيادي. ما أعلن مؤخرا ليس عودة الأليكا، بل عودة منطقها، وأدواتها، وأهدافها دون اسمها. فإذا رأيت: مواءمة تشريعية، فتح خدمات، تمويل مشروط، لجان مشتركة دائمة، فأعلم أننا **في مرحلة متقدمة من الأليكا الزاحفة، حتى دون توقيع.**

بقلم أ.ياسين بن يحيى

في رحاب العقيدة الاسلامية (1)

العقدة الكبرى ومعنى وجود الإنسان في الحياة

تعد قضية الوجود والمصير من أهم القضايا التي شغلت عقل الإنسان منذ قديم الزمان، وأصبحت اليوم من أكثر الأسئلة التي يغفل عنها الكثير من الناس. ولعل من أبرز ما يميز الإنسان عن سائر المخلوقات هو قدرته على التفكير والتساؤل عن سبب وجوده في هذا العالم، وما هو مصيره بعد موته. ولكن على الرغم من أن هذا السؤال يعد من أهم الأسئلة في حياة الإنسان، إلا أنه أصبح في كثير من الأحيان من أقل القضايا التي يفكر فيها الناس بجدية، بل أحياناً يتجاهلها البعض تماماً.

كما نرى في بعض المجتمعات، مثل المجتمع الهندي، حيث يعبد البعض البقر ويعتبرونها مقدسة، ويستعدون للجهاد من أجلها، يظل السؤال الجوهري عن الوجود والمصير غائباً عن تفكيرهم. وفي هذه المجتمعات، غالباً ما يلتزم الأشخاص بالعقائد التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم، دون التفكير في صحتها أو تأمل الحقيقة وراءها. وكما ورد في الحديث النبوي الشريف: "يولد الإنسان على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه"، نجد أن الأفراد يتبعون ما ورثوه عن عائلاتهم من دون نقد أو تفكير.

ومع مرور الزمن، نجد أن البشرية قد دأبت على تبرير أفعالها وأيديولوجياتها على أساس أنها مجرد تقاليد عائلية أو مجتمعية، ويبرز هذا بوضوح في العديد من المجتمعات، حتى أن بعض الكفار قد برروا كفرهم بقولهم: "إنا وجدنا آباءنا على أمة". فكما جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: "بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّهْتَدُونَ" (الزخرف: 23)، نجد أن هذه المواقف كانت سائدة من قوم نوح عليه السلام إلى أمة محمد صلى الله عليه وسلم.

ورغم أن الكثير من الناس يعيشون حياتهم دون التفكير الجاد في مصيرهم بعد الموت، نجد أن البعض الاخر يعيشون حياة مليئة بالتساؤلات عن المغزى من الوجود. فعلى سبيل المثال، يروي عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه رأى رجلاً مسنًا بكى عندما صافحه، فسأله: "ما يبكيك؟"، فقال: "أبكي على كثرة عملي، لأنه سيؤدي بي إلى نار جهنم، لأنني قضيت عمري كله دون أن أتفكر في معبودي ومصيري".

وهذه الحكاية تبرز الحقيقة المؤلمة، أن كثيراً من الناس يقضون أعمارهم دون أن يطرحوا على أنفسهم الأسئلة الكبرى التي من شأنها أن تغير مجرى حياتهم.

الإنسان والحيوانات: غريزة بلا هداية

يعيش بعض الناس حياتهم تماماً كما تفعل الحيوانات، حيث يسعون فقط إلى إشباع غرائزهم وحاجاتهم العضوية دون أي قواعد تضبطهم أو تسيرهم نحو الهدف الأسمى من الحياة. وقد عبر القرآن الكريم عن هذه الفئة قائلاً: "أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا" (الفرقان: 44). هؤلاء الأشخاص يتبعون مسارهم دون وعي أو تفكير، يعيشون للمتعة المادية فقط، ولا يهتمون بتوجيه حياتهم نحو أهداف أسمى أو نحو تحقيق الغاية من خلقهم. الأسئلة الكبرى: لماذا أوجدني الله؟ وما مصيري بعد الموت؟ إن الأسئلة الكبرى المتعلقة بالوجود والمصير لا تقتصر على المسلمين فقط، بل هي شاغل لجميع البشر. لكن يختلف التعامل مع هذه الأسئلة من شخص لآخر.

فالمسلم يملك إجابة قاطعة على هذه الأسئلة من خلال إيمانه بالله تعالى وباليوم الآخر. ففي الإسلام، يتفكر المسلم في دقة وتناسق هذا الكون المادي الذي يدل على وجود خالقه، سبحانه وتعالى. فالعالم المادي لا يمكن أن يكون موجوداً من تلقاء نفسه، بل هو مخلوق له بداية. وقد أشار القرآن الكريم في سورة الإنسان في آياتها الأولى إجابات عميقة وواضحة على الأسئلة الكبرى التي تشغل تفكير الإنسان منذ بداية الوجود: من أتى بي إلى هذا الكون؟، لماذا وُجدت؟، ما مصيري؟ من أتى بي إلى هذا الكون؟ تبدأ السورة بآية تذكر الإنسان بحقيقته الأولى: "هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا" (الآية 1). في هذه الآية، نُذكر بأننا في البداية لم نكن شيئًا مذكورًا، بل كنا عدمًا.

ثم يجيب القرآن عن هذا التساؤل بوضوح في قوله: "إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ" (الآية 2). الله تعالى هو الذي خلقنا من نطفة، فخلق الإنسان ليس نتيجة صدفة أو غيره، بل هو من تدبير الخالق الذي أوجد هذا الكون وأوجدنا فيه. إذن، الإجابة على السؤال الأول هي أن الإنسان وُجد بخلق الله سبحانه وتعالى.

لماذا وجدت؟

الآية التالية توضح لنا غاية وجودنا في هذه الحياة: "إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا" (الآية 3). الله تعالى قد هدانا الطريق، والغاية من وجودنا هي الاختيار بين الشكر والكفر، بين الإيمان والضلال. الإنسان وُجد ليكون خليفة لله في الأرض، وليعيش وفق هديه سبحانه وتعالى، وهذا يتجسد في شكره لله واتباع سبيله. بذلك، فوجود الإنسان ليس عبثًا، بل هو ابتلاء واختبار لإثبات إيمانه بالله، واختيار الطريق المستقيم أو الضلال.

ما مصيري؟

الآية ثوضح بجلاء مصير كل إنسان بناءً على اختياره للطريق الذي يسلكه في الحياة: "إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا" (الآية ٤). هذه الآية تذكر مصير الكافرين الذين اختاروا طريق الكفر، إذ ينتظرهم العذاب في الآخرة، حيث يُقيَّدون بالمعاناة في سلاسل وأغلال، في نار جهنم. "إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا زَنجَبِيلًا" (الآية ٦).

أما الذين اختاروا طريق الإيمان والطاعة لله، فسوف يُكافؤون في الآخرة بالنعيم المقيم، ويشربون من كأس مزاجها الزنجبيل، وهي صورة من صور الراحة والسرور في الجنة.

إذن، الإجابة على السؤال الثالث هي أن مصير الإنسان يعتمد على اختياره في هذه الحياة: إما إلى الجنة والنعيم الأبدي، أو إلى النار والشقاء الدائم. وكل ذلك يعتمد على سلوك الإنسان واختياره للطريق الذي يسلكه في الدنيا. ويستدل المسلمون على هذه الحقيقة من خلال تأملهم في الكون الذي حولهم، حيث يرى الإنسان أن كل شيء في هذا الكون له بداية ونهاية. على سبيل المثال، إذا كانت هناك قارورة ماء على طاولة، فلا بد أن شخصاً قد وضعها هناك. فكيف يمكن أن يكون الكون نفسه قد نشأ من العدم دون أن يكون له خالق؟ هذه الأسئلة تدفع المسلم للتفكير والتأمل في أبعاد الوجود والمصير.

العقدة الكبرى والانتماء الحقيقي للحضارة الإسلامية

تتمثل العقدة الكبرى في ضرورة الإجابة على الأسئلة الأساسية حول الوجود، والغاية من الحياة، والمصير بعد الموت. هذا البحث عن إجابة حقيقية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال العودة إلى الفكر الإسلامي، الذي يعرض للإنسان رؤية شاملة ومتكاملة عن معنى الحياة.

إن الإجابة الإسلامية على "العقدة الكبرى" تتجلى في الإيمان القوي بالله واتباع شريعته. فالإسلام ليس مجرد دين يقتصر على الطقوس، بل هو منظومة متكاملة للحياة، تشمل العقيدة، العبادة، المعاملات، الأخلاق، وحتى السياسة والاقتصاد. كما أن الإسلام يقدم بديلاً حضارياً للإنسانية، حيث يتم صهر الإنسان والمجتمع في بوتقة واحدة، ويصبح الهدف الأكبر هو تحقيق الصلاح في الدنيا والفوز بالآخرة.

لقد أفرز الإسلام حضارةً ضخمة أثرت في البشرية بشكل غير مسبوق. ومن خلال هذه الحضارة، أقيمت أمة واحدة، تهدف إلى العيش وفق قيم الإسلام، وأصبح المسلمون يشكلون "خير أمة أخرجت للناس". ليس فقط في عباداتهم، بل في سعيهم المستمر للعلم والعدالة، وفي سعيهم إلى نشر الخير على مستوى العالم.

عبادة الأسعد

مفارقة الجنسية: كيف تتحول أدمغتنا إلى رصيد فرنسي؟!

الخبر:

تظهر الإحصاءات الفرنسية الأخيرة المتعلقة بالحصول على الجنسية الفرنسية تميز التونسيين، حيث حصل **7052** تونسياً على الجنسية عام **2024**، مسجلين زيادة بنسبة **13,9**٪ مقارنة بالعام السابق.

كما تؤكد بيانات تصاريح الإقامة استمرار تزايد التونسيين في فرنسا، حيث سُجل أكثر من **304,000** تصريح إقامة صالح أو مؤقت عام **2024**، بارتفاع **4,9**٪ عن سابقه، متفوقاً على معظم الجنسيات الأخرى.

تمثل هذه النسبة أعلى نمو بين دول المغرب العربي، متجاوزة المغرب (+**8,7**٪) والجزائر (+**5,2**٪)، رغم أن تونس تأتي ثالثة من حيث العدد الكلي بعد المغرب (**14.454**) والجزائر (**12,002**). كما بلغ مجموع الحصول على الجنسية الفرنسية بين دول المغرب العربي نحو **33007** شخص في **2024**، أي حوالي ثلث الإجمالي السنوي لجميع الجنسيات، مع تميز التونسيين بأعلى ديناميكية مقارنة بتركيا (+**2,5**٪)، وساحل العاج (+**11,8**٪)، والسنغال (+**9,8**٪).

النسبة الدقيقة للأطفال من أصول مغاربية فقط ليست جزءاً من البيانات الرسمية الأساسية المنشورة حديثاً، لكن بعض التقديرات غير الرسمية تضعها في حدود حوالي **16%** من الأطفال الصغار.

التعليق:

هذا الخبر رغم أهميته ومؤشراته الخطيرة، إلا أنه مرّ إعلاميا كغيره، عدا بعض الصفحات التي تناولت الأرقام ليس من زاوية الإحصاء فقط، بل بالإشادة بالتميز والتفوق التونسي في عدد المغادرين للبلاد إلى فرنسا "الجنّة الموعودة"!

شروط منح الجنسية

تشهد فرنسا تشديداً في شروط منح الجنسية، مع تركيز على إتقان اللغة الفرنسية بمستوى B١، واجتياز امتحان القيم الجمهورية، وإثبات الاندماج المهني والمجتمعي. يعتبر المهاجرون من المغرب العربي (الجزائر والمغرب وتونس) من أكبر الجاليات، ويتبع معظمهم المسار الشائع المتمثل في "التجنس عن طريق الإقامة"، والذي يشترط إقامة قانونية لمدة **5** سنوات (قد تُختصر لسنتين لخرّيجي الجامعات الفرنسية أو ذوي المساهمات الاستثنائية)، إلى جانب إثبات الاستقرار المالي وسجل عدلي نظيف وارتباط فعلي بفرنسا.

من أبرز أسباب الرفض ضعف مستوى اللغة الفرنسية، وعدم الاستقرار المهني، أو وجود سوابق عدلية، والاعتماد المفرط على المساعدات الإنسانية، أو أي سلوك يُنظر إليه على أنه مناهض للقيم الفرنسية. يمكن تقديم الطلب مرة أخرى بعد سنتين أو بعد معالجة أسباب الرفض. هناك مساران آخران هما التجنس عن طريق الزواج (بعد **4** سنوات من الزواج مع شروط مشابهة) والتجنس تلقائياً بالميلاد أو النشأة في فرنسا لأبوين أجنبيين.

ماذا تعني هذه الأرقام لفرنسا ديموغرافياً وسياسياً؟

تواجه فرنسا تحدياً ديموغرافياً بنيوياً يتمثل في شيخوخة السكان وانخفاض الخصوبة، ما يخلق حاجة ماسّة لليد العاملة الشابة ودافعي الضرائب، وهنا يأتي الدور الحيوي للمهاجرين من أصل مغاربي كأكبر كتلة غير أوروبية مستقرة. من المتوقع ديموغرافياً أن يشكل ذوو الأصول غير الأوروبية نسبة كبيرة من الشباب والأطفال في المناطق الحضرية بحلول عام **2035**، مع كون المنحدرين من أصول مغاربية في صلب هذه التحولات. ومع دخول الأجيال الثانية والثالثة سن التصويت وسوق العمل بقوة بين عامي **2035** و**2045**، ستتشكل كتلة انتخابية ومجتمعية جديدة ستُعيد بالضرورة تشكيل المشهد السياسي وتطرح أسئلة عميقة حول الهوية الوطنية الفرنسية التقليدية.

هذا يفسر التناقض الفرنسي الواضح: السعي للاستفادة من التجديد الديموغرافي والاقتصادي الذي يوفره المهاجرون، مع الخوف المتزامن من تغير الهوية الثقافية وصعود "إسلام فرنسي" غير خاضع للنموذج الجمهوري. ونتيجة لذلك، تنتهج الدولة سياسة مركبة تجمع بين الدمج الاقتصادي الانتقائي عبر تشديد قواعد التجنس، وكبح التعبير الثقافي المختلف تحت شعار "القيم الجمهورية". مستقبلياً، ترجح السيناريوهات بين استمرار الاحتواء الناعم للمجموعات المغاربية ضمن هوية فرنسية أحادية معدلة، أو التصادم في حال الأزمات الاقتصادية، أو إعادة تأسيس العقد الاجتماعي على أساس الاعتراف بالتعددية وهو مسار عصيب حالياً، ويفرضه واقع ديموغرافي جديد تتعامل معه النخبة الفرنسية من منطق الخوف، ما يجعل المعركة الحقيقية مستقبلاً هي معركة تعريف الهوية الفرنسية نفسها.

الهجرة والنزيف الصامت لكفاءاتنا

يؤسس التحول الديموغرافي في فرنسا، القائم على الحاجة الهيكلية لدمج مهاجرين مغاربيين، لواقع جديد لدول المغرب العربي يمتد تأثيره حتى منتصف القرن. فالهجرة تحولت من خيار مؤقت إلى بنية دائمة تورث عبر الأجيال، وتتجلى في نزيف صامت للكفاءات والطبقة الوسطى، حيث تفرغ الدول من عقولها الحيوية في الإدارة والطب والبحث، فتدار دولها بنخب أقل كفاية من أبنائها الناجحين في الخارج. اقتصادياً، رغم استقرار التحويلات المالية، فإنها تتحول لوسادة اجتماعية تعوض عن غياب إصلاحات حقيقية، في مفارقة قاتلة تجعل فرنسا تستفيد من تعليم لم تدفع ثمنه، بينما تخسر بلدان المنشأ أجيالا دون تعويض أو تفاوض استراتيجي.

الأعمق هو فقدان السيادة الرمزية؛ حيث تُعاد صياغة هويتنا وتاريخنا وإسلامنا عبر المنظور الفرنسي الإعلامي والأكاديمي، بينما تفقد الدول الأصلية السيطرة على سرديتها وقدرتها على حماية جالياتها ثقافياً. ما يرجح استمرار السيناريو السلبي القائم على التبعية الناعمة، ما لم تتبن هذه الدول سياسات بديلة تربط الجاليات بالمشاريع داخل بلادهم وتتفاوض من خلالهم ككتلة بشرية ذات وزن.

الخطر الاستراتيجي إذاً، لا يكمن في ذهاب الأفراد، بل في ذهاب مستقبلنا التنموي والسيادي دون رجعة!!!

تونس من فتوى المقاومة إلى هجرة الاستسلام

في مطلع القرن العشرين، وقف علماء تونس وعلى رأسهم الشيخ محمد الطاهر بن عاشور والشيخ محمد النخلي وعلماء الزيتونة، في وجه السياسة الاستعمارية الفرنسية التي سعت إلى تفكيك الأمة عبر التجنيس، فأصدروا فتوى واضحة اعتبرت المتجنس الفرنسي خارجاً عن الجماعة السياسية الإسلامية، ليس تكفيراً عقدياً بل قطعاً للولاء القانوني والسيادي. كانت هذه الفتوى في سياقها التاريخي فعلاً سيادياً ووسيلة دفاعية لرفع كلفة الاندماج في المشروع الاستعماري، وتعزيز التماسك المجتمعي والهوية الجماعية في مواجهة أداة استعمارية هدفت لكسر إرادة المجتمع.

أما اليوم، فقد انقلب السياق رأساً على عقب؛ ففي ظل غياب الاحتلال العسكري المباشر، حلّت تبعية اقتصادية وهشاشة سيادية، وتحول التجنيس من قضية جماعية تمس الهوية إلى استراتيجية بقاء فردية، في غياب الحماية والمشروع الجاذب في بلادنا، ففقدت الفتوى أرضيتها السياسية والمجتمعية... زمن كانت الفتوى فيه سلاح مقاومة جماعية، وزمن أصبح الخروج الفردي فيه الحل الوحيد أمام غياب الدولة الحامية وإعلام يُطبّل ليلا ونهارا للاستعمار ومشاريعه في بلادنا!

المكتب الاعلامي

القضاء المتأزم واشكالية استقلاله

الجزء الثاني من مداخلة الأستاذ عبد الرؤوف العيادي في مؤتمر * القضاء بين منظومة القانون الوضعي و منظومة التشريع الإسلامي * مؤتمر تونس 15 نوفمبر 2025

2.3 القانون في خدمة دوائر السلطة التنفيذية والحد من اجتهاد القاضي:

في سياق الخيارات الاقتصادية كان القانون أحد الادوات الإجرائية لتنفيذ سياسات الدولة دون أن تكون مراميه واضحة في شأن حماية المصلحة العامة بل إنه سنّ من أجل مصلحة فئة متنفذة واقتضت أحكامه أن يكون القاضي مقيدا في اتخاذ عدة تدابير بما يحوله إلى شبه الموظف العمومي. ولنأخذ على ذلك القانون عدد 34 لسنة 1995 المؤرخ في 1995/04/17 المتعلق بإنقاذ المؤسسات التي تمرّ بصعوبات والواقع أن هذا القانون كان يهدف إلى إطالة أجل مؤسسات تعاني من حالة إفلاس واقعي وذلك على حساب مصلحة الدائنين وخاصة منهم البنوك العمومية، وقد اقتضى القانون إيقاف إجراءات التقاضي والتنفيذ الرامية لاستخلاص ديون على تلك المؤسسة (الفصل 12) بمجرد افتتاح إجراءات ما يطلق عليه التسوية الرضائية، ويقتصر دور القاضي على العمل بتوصيات لجنة إدارية بوزارة الصناعة تسمى لجنة متابعة المؤسسات الاقتصادية التي تشخص وضع المؤسسة وتشير بتسمية مصالح منتدب من المحكمة وعند فشل مرحلة التسوية الرضائية تمر المؤسسة إلى مرحلة التسوية القضائية وخلالها يتعطل أيضا أي عمل يهدف إلى استخلاص دين ضدها ويعهد إلى متصرف قضائي إعداد برنامج إنقاذ وليس على المحكمة إلا المصادقة بحجرة الشورى على ذلك البرنامج، وينطوي ذلك البرنامج على إمكانية الإسقاط الجزئي لديون الغير خاصة البنوك بل وإلزامها بصرف قروض جديدة، وذهب الامر في بعض الحالات إلى تطهير عقارات أصحاب المؤسسة من الرهون الموظفة عليها !! وقد آل الأمر إلى وقوع البنوك العمومية (BH – BNA – STB) في وضع المفلس واقعا وتداول فضيحة الديون الكريهة غير القابلة للاستخلاص والتي بلغ حجمها ما يزيد عن ثلاثة عشرة ألف مليون دينار حسب تصريح محافظ البنك المركزي السابق الشاذلي العياري ! وقد كانت عملية النهب تلك تجرى تحت أنظار القضاء وبقرارات صادرة عنه.

4. **تشغيل القضاء كقضاء مناولة لحساب الدول الكبرى: (مانحة للقروض)**

1.4. في حين سارت دول الاتحاد الأوروبي في بداية الألفية الثانية في اتجاه عدم تجريم الدخول إلى أراضيها دون جواز أو رخصة سفر والإقامة بها دون رخصة إذ تكرس عدم التجريم منذ 2008 لأسباب انسانية واعتبر حضور الأجنبي دون وثائق مجرد مخالفة إدارية باعتبارها خرقا لتشريع الإقامة

في ذلك البلد في حين فرضت تلك الدول على تونس التشديد في عقوبة الهجرة السرية بالتشريع الوطني فكان القانون الأساسي عدد 6 لسنة 2004 المؤرخ في 03 فيفري 2004 والمتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 40 اسنة 1975 المتعلق بجوازات السفر الذي شدد في عقوبات الهجرة السرية إذ نص الفصل 42 منه أن العقوبة تصل إلى عشرة أعوام إن ارتكب الهجرة السرية في إطار تنظيم أو وفاق، ويكون العقاب عشرين سنة إذا نتج عن الجريمة موت (الفصل 44)، في حين كانت جريمة اجتياز الحدود دون رخصة قبل التنقيح من نظر محاكم النواحي إذ لا تتجاوز أقصى عقوبتها الستة أشهر سجنا، ولا يخفى أن هذا القانون إنما سنّ لحماية حدود دول شمال أوروبا أي أنه يخدم أجندة أمنية خارجية وبالتالي فهو ينطوي على تجنيد القاضي التونسي لخدمة المصالح الأمنية للدول الكبرى.

2.4. ما يسمى بقانون مكافحة الارهاب: المناولة القضائية بهدف الحرب على الإسلام السياسي وفرض التطبيع:

يعتبر القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 مؤرخ في 07 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الارهاب ومنع غسيل الأموال وما لحقه من قوانين أخطر قانون فرضته الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى الغربية لما تضمنه من فرض سياسات تطال ثقافة المجتمع وأرضيته العقائدية وتدمجه في مسار التطبيع عبر فرض انخراط الدولة التونسية وقضاءها في السياسة الأمريكية الدولية القائمة على دعم الكيان الصهيوني وفرض التطبيع معه وذلك عبر فرض ثقافة سياسية تستبعد كل خيارات المقاومة وخطاب التحرير الوطني وتحرير الارض المحتلة بما يفرض "السلام الأمريكي الإسرائيلي" على الدول الاسلامية والعربية منها خاصة. وما تضمنه ذلك القانون المُملي من مقضيات تتضارب مع المبادئ الأساسية للقانون الجنائي الوطني مثل تعيين الهدف منه وهو التصدي إلى الارهاب وغسيل الأموال و"الوقاية منهما" فكيف لقانون جزائي الذي من المعلوم أنه يعاقب الجريمة التامة والمحاولة يعمل على الوقاية من الجريمة ؟ وهو ما عبّر عنه بوش الابن الرئيس الأمريكي السابق "بالحرب الوقائية الصليبية ضد الإسلام !" وهو ما تم تأويله على مستوى التدابير عبر بعث تشكيلة أمنية خاصة تقتحم محلات السكنى في جميع أوقات اليوم لتجري تفتيش محتوياته وترهيب سكانه ثم يطلب بعد ذلك من القاضي تغطيه تلك الاعمال الخارجة عن أصول القانون والمنتهك للحقوق الأساسية في الأمان عبر توفير الإذن القضائي لذلك ولو بصورة لاحقة لتلك الأعمال المجرمة قانونا. ولعل أهم انتهاك لمبادئ القانون الجزائي هو عدم تعريف جريمة الارهاب إذ استعيض عنها بالجريمة ذات "صبغة ارهابي" !! وهو ما يخالف مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات الذي يقتضي تعريف الجريمة بصورة واضحة بما يجعل القاضي مجندا لتنفيذ أجندة سياسية خارجية وليس لتطبيق القانون طبقما اقتضته المبادئ المكرسة بدستور البلاد وهو ما يجعله يكيل بمكيالين مكيال القانون الداخلي وقانون "دعم المجهود الدولي" المُملى. كما يجعل هذا القانون القاضي في وضع مصادمة وصراع عقائدي مع المتهم المنسوب له تبنى مقولة الجهاد وتكفير العدو وهو ما يخرج القضاء من مجال السلطة المعنوية والرمزية للمجتمع وجرّه إلى متاهات الاصطفاف الإيديولوجي المعادي للدين والعقيدة الاسلامية. والأمر الأخطر هو أن المتهم أو المظنون فيه يجد نفسه مجردا من عدة ضمانات أمام قضاء استثنائي تحقيقا ومحاكمة وهو الذي لا يستطيع الطعن في دستوريته أمام محكمة دستورية تخلفت الحكومات المتعاقبة عن بعثها.

5. استقلال القضاء ودستور 2014: المعالجة النصية دون المعالجة السياسية:

حاول نواب المجلس الوطني التأسيسي في كتابة دستور جانفي 2014 توفير الضمانات لاستقلال القضاء عبر تخصيص الباب الخامس منه ووصفه بالسلطة القضائية والتأكيد على استقلال للقضاء واستقلال القاضي (الفصل 102) "وأن لا سلطان عليه لغير القانون". كما عالج مسألة استقلال القضاء عبر إرساء المجلس الأعلى للقضاء الذي يتكون في ثلثيه من قضاة أغلبهم منتخبون وبقيتهم معينون بالصّفة كما نص في فصله 113: "يتمتع المجلس الأعلى للقضاء بالاستقلال الإداري والمالي والتسيير الذاتي ويعد مشروع ميزانيته ويناقشه أمام اللجنة المختصة بمجلس نواب الشعب"، وحددت صلاحية المجلس صلب الفصل 114 والتي تقتضي "حسن سير القضاء واحترام استقلاله" إلا أن هذه المعالجة النصيّة (التشريعية) على أهميتها لم تقترن بمعالجة سياسية عميقة تفرض إلغاء نمط العلاقة القائم على التبعية السياسية للقوى الغربية الكبرى، وإرساء المحكمة الدستورية وتشغيلها في غربلة التشريعات المخالفة للدستور وروحه، بل على عكس ما كان مأمولا فقد نفذت قوى الثورة المضادة بإشراف فرنسا والجزائر انقلابا تم بموجبه إسقاط حكومة المهندس علي العريض وفرض عبر ما سمي "بالحوار الوطني" حكومة فرنسية الهوى والرؤى، واستمر ذلك الأمر إلى أن شهدت البلاد أزمة الصراعات والمواجهات بين كتل البرلمان التي انتهت بانقلاب ٢٥ جويلية 2021، والغاء دستور 2014 ثم سنّ دستور 2022 الذي جعل من القضاء مجرد وظيفة بما مثل تراجعا عن المكاسب التي انطوى عليها دستور 2014 وتعطيل المجلس للقضاء وإن كانت نصية ومحدودة المدى كما تقدم شرحه. والمحصل مما تقدم أن النظام القضائي بتونس الذي أقحم في مشروع تغريب المجتمع عبر إقامة أسسه على منظومة المستعمر وعقيدته جرى توظيفه في غدارة الحكم الذي أحاله الاستعمار إلى خلفائه من المحليين بما صيره أداة لإرساء حكم الاستبداد عبر فرض تشريع إما موروث من "عهد الحماية الفرنسية" أو مملى من الاتحاد الاوروبي أو الولايات المتحددة الأمريكية من ذلك التوجه استمد أزمته الهيكلية باعتباره قضاءا مزروعا وليس منبثقا من المجتمع. أما عن أزمته التاريخية فهي مستمدة من توظيفه في معارك سياسية بواسطة ما يسمى بالقضاء الاستثنائي (المحكمة العليا ومحكمة الدولة والمحكمة العسكرية زمن حكم بورقيبة) والمحكمة العسكرية زمن حكم بن علي. ويلاحظ أن العدالة الانتقالية التي أرسيت بعد ثورة 17 ديسمبر 2010 وإن كشفت جزءا كبيرا من موروث النظام القضائي، إلا أن السياسيون لم يفلحوا في اقتراح نظام بديل عن النظام المأزوم القائم.

منظمة التعاون الإسلامي واعتراف كيان يهود بإقليم أرض الصومال

الخبر:

أصدرت 21 دولة تنتمي لمنظمة التعاون الإسلامي باسم وزراء خارجيتها بيانا مشتركا يوم 27/12/2025 ترفض فيه اعتراف كيان يهود بإقليم أرض الصومال كدولة مستقلة ذات سيادة. واعتبر وزراء خارجية هذه الدول أن هذا الاعتراف يمثل خرقا سافرا لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة الذي أكد على سيادة الدول ووحدة وسلامة أراضيها.

التعليق:

إن هذه الدول في تصرفاها، تقع في حالة من التناقض؛ فهي تعترض على كيان يعتبر عدوا لها، يقوم ويعترف بإقليم منفصل عن الصومال.

وهي تعترض وكأنها تعترف بكيان يهود على أساس أنه دولة مشروعة لا يحق لها أن تخترق قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة!

ولو كانت هذه الدول صادقة لما تحدثت بهذه الطريقة، ولأعلنت أن كيان يهود ليس كيانا شرعيا ولا قيمة لاعترافه، حيث قد اغتصب يهود أرضا إسلامية عزيزة على المسلمين وفصلوها عن الأراضي الإسلامية وأقاموا فيها كيانا غير شرعي.

فالواجب عليها أن تعتبره عدوا، وتتخذ ضده الإجراء المناسب الذي يتخذ للوقوف في وجه العدو، وأن تعمل على تحرير ما اغتصبه يهود من أراضيها.

علما أن من بين هذه الدول التي أصدرت هذا البيان المشترك مصر والأردن والسودان وتركيا والسلطة الفلسطينية، وهي دول أو كيانات تعترف بكيان يهود. فلو كانت صادقة في اعتراضها، لقامت وسحبت هذا الاعتراف الخياني وقطعت العلاقات مع هذا الكيان الغاصب.

وكذلك فإن نحو 32 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي البالغ عددها 57، تعترف بكيان يهود وتقيم معه علاقات دبلوماسية وتجارية وتمده بأسباب البقاء. فهذه المنظمة لا تعاقب أعضاءها وهم يقيمون علاقات مع كيان يهود.

إنها منظمة مكونة من مزق تسمى دولا، فهي تحافظ على هذه المزق والتقسيمات التي تخالف الإسلام. وكل مزقة تعترف بأختها وتحترمها، وكلها مزق أوجدها الاستعمار. والواجب عليها أن تعمل على توحيدها في دولة واحدة تقوم على أساس الإسلام.

ولو أن أمريكا ودول الغرب اعترفت بانفصال إقليم أرض الصومال لما اعترضت هذه الدول وتلك المنظمة، ولقامت واعترفت بهذا الإقليم كدولة منفصلة. كما فعلت عندما فصل جنوب السودان عام 2011 فاعترفت به هذه الدول واعتبرته دولة مستقلة ذات سيادة وعلى رأسها السودان نفسه، وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومصر وتركيا وليبيا والأردن وقطر والصومال والبحرين واليمن وغيرها. فمواقفها مرتبطة بأمريكا والغرب وليست مستقلة.

وكذلك فإن منظمة التعاون الإسلامي ودولها لم تعمل على ضم إقليم أرض الصومال إلى الصومال منذ أن أعلن انفصاله عام 1991، وهي تنتظر ما ستقرره أمريكا. ويظهر أن أمريكا لم تسمح لها ولا للصومال بالعمل على ضم هذا الإقليم، حيث إن الصومال تتبع أمريكا، وتسمح لها بأن تحارب الرافضين لتبعيتها لأمريكا وتطلق عليهم صفة إرهابيين.

ولم تطلب أمريكا من تركيا دعم الصومال لضم إقليم أرض الصومال، حيث وضعتها وصيا على الصومال، كما طلبت منها دعم أذربيجان لتحرير إقليم قراباغ والأقاليم الأخرى التي كان الأرمن يحتلونها، وذلك لتعزيز نفوذها في أذربيجان ولأخذ أرمينيا من روسيا وإدخالها في نفوذها.

ومن ناحية ثانية فإن كيان يهود لا يحترم ما يسمى بالقانون الدولي ولا ميثاق الأمم المتحدة، وهو يخترقه ليل نهار بدعم من أمريكا كما فعل في غزة من حصار وقتل وتجويع وتشريد وتدمير، وكما بدأ يفعله في الضفة الغربية.

ومن ناحية أخرى فإن كيان يهود هو عبارة عن جرثومة زرعت في جسم البلاد الإسلامية لتقتله من داخله، فقد اغتصب فلسطين، وهجّر الكثير من أهلها وارتكب أفظع الجرائم بحقهم، وآخرها الإبادة الجماعية في غزة. وأصبح يهدد كافة البلاد الإسلامية وقد احتل مؤخرا الجزء الجنوبي من سوريا، ويحتل أجزاء من لبنان ويهاجم هذين البلدين يوميا تقريبا.

فقد زرعت هذه الجرثومة عن تخطيط مسبق من الغرب بقيادة بريطانيا، وأيدتها كافة الدول الغربية، ومن ثم تبنته أمريكا كقائدة للغرب ورعته ونمته وما زالت تدعمه بكل الوسائل ليكون هذا الكيان أداة فتاكة تفتك بالأمة الإسلامية لتحول دون تحررها ونهضتها وصيرورتها مرة أخرى دولة كبرى مبدئية تحمل رسالة الإسلام إلى العالم.

فوجب على أبناء هذه الأمة الغيورين، أن يقوموا بواجبهم فينصروا العاملين على تحرير البلاد الإسلامية من ربقة الاستعمار وتوحيدها في دولة واحدة تحكمهم بالإسلام، ألا وهي دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

أسعد منصور

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
فتحي بن عمارة

WWW.attahrir.info
press@attahrir.info

المقر الاجـتماعي
17، نهج باب الخضراء تونس

الفاكس 71345949
الهاتف 71345950

M . I . P.